مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: النظم الديكتاتورية قراءة في المضامين النظرية
اسم الكاتب: م.د. أسعد طارش عبد الرضا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7708
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i6.69

TJFPS
ISSUE 6

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية
ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic
Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

النظم الديكتاتورية قراءة في المضامين النظرية

"Dictatorial Systems in reading Theoretical Contents"

Asaad Tarish Abdolreza. [a]
[a] College of Political Science / University of Baghdad

م.د أسعد طارش عبد الرضا [a] *
[a] كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

Article info.

Article history:
- Received 19 Apr . 2016
- Accepted 10 May. 2016
- Available online 30 June. 2016

Keywords:
- Authoritarianism
- Domination and tyranny
- Political repression
- Despotism and exploitation
- Human rights

©2016 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Power, in one of its concepts, refers to the ability to influence and dominate, and it is based on a set of foundations and principles that seek to establish an organization of the relationship between a party represented by the ruling class and another party represented by the governed class. In totalitarian or dictatorial systems, this power becomes an essential necessity, transforming from the foundations for organizing the relationship to a general goal of ensuring control over state resources and the continuity of rule. Everything that arises from the social nature afterward is a result of the nature of this power.

Dictatorship systems differ in degree but not in type. They also differ in means and goals, but they all exercise domination and tyranny in various forms. This ranges from arbitrary use of power to the suppression or restriction of freedoms, the consolidation of wealth and power, or the confiscation of the people's acquired rights, all the way to controlling the fate of the people and shaping their future without their will. Dictatorship systems vary in how they balance these aspects, with some practicing certain forms of domination and others implementing all of them in reality.

*Corresponding Author: Asaad Tarish Abdolreza, E-Mail: dr.asaadbaghdad@yahoo.com,
Tel: +9647901835985 , Affiliation: College of Political Science / University of Baghdad

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 19/ نيسان /2016
- القبول : 10/ أيار /2016
- النشر المباشر: 30/ حزيران /2016

الكلمات المفتاحية :
- السلطة الاستبدادية
- التسلط والطغيان
- القمع السياسي
- حقوق الإنسان
- الديكتاتورية

الخلاصة : السلطة في إحدى مفاهيمها تعني القدرة على التأثير والإخضاع، وهي تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تسعى إلى وضع تنظيم للعلاقة ما بين طرف يتمثل بالفئة الحاكمة، والآخر وهو الفئة المحكومة. في الأنظمة الشمولية أو الديكتاتورية تتحوّل هذه القدرة إلى ضرورة لابدّ منها، وتتحول من أسس لتنظيم العلاقة إلى غاية هدفها العامّ هو ضمان السيطرة على الموارد الدولة، واستمرارية الحكم، وكل ما ينتج من طبيعة اجتماعية بعد ذلك افراز لطبيعة هذه السلطة.

تختلف الأنظمة الديكتاتورية بالدرجة فيما بينها لكن لا تختلف بالنوع، كما أنّها تختلف بالوسيلة والغاية، لكن جميعها يمارس التسلّط والطغيان بصوره المتعددة، من التعسّف باستخدام السلطة إلى قمع الحريات أو التضييق عليها أو الجمع ما بين الثروة والسلطة أو مصادرتها لحقوق الشعب المكتسبة وصولاً إلى التحكّم بمصير الشعب ورسم مستقبله دون إرادة منه. وتتفاوت الأنظمة الديكتاتورية في التوفيق ما بين هذه الأشياء كلها، فبعضها يمارس صورًا من هذا التسلط، وأخرى تطبقها كلها على أرض الواقع.

المقدمة

السلطة في إحدى مفاهيمها تعني القدرة على التأثير والإخضاع، وهي تقوم على مجموعة من الأسس والمبادئ التي تسعى إلى وضع تنظيم للعلاقة ما بين طرف يتمثل بالفئة الحاكمة، والآخر وهو الفئة المحكومة. في الأنظمة الشمولية أو الديكتاتورية تتحوّل هذه القدرة إلى ضرورة لابدّ منها، وتتحول من أسس لتنظيم العلاقة إلى غاية هدفها العامّ هو ضمان السيطرة على الموارد الدولة، واستمرارية الحكم، وكل ما ينتج من طبيعة اجتماعية بعد ذلك افراز لطبيعة هذه السلطة.

تختلف الأنظمة الديكتاتورية بالدرجة فيما بينها لكن لا تختلف بالنوع، كما أنّها تختلف بالوسيلة والغاية، لكن جميعها يمارس التسلّط والطغيان بصوره المتعددة، من التعسّف باستخدام السلطة إلى قمع الحريات أو التضييق عليها أو الجمع ما بين الثروة والسلطة أو مصادرتها لحقوق الشعب المكتسبة وصولاً إلى التحكّم بمصير الشعب ورسم مستقبله دون إرادة منه. وتتفاوت الأنظمة الديكتاتورية في التوفيق ما بين هذه الأشياء كلها، فبعضها يمارس صورًا من هذا التسلط، وأخرى تطبقها كلها على أرض الواقع.

لذلك سوف نتطرق في هذا البحث لدراسة نظرية لمفهوم الديكتاتورية ونظام الحكم الديكتاتوري، لذلك قمنا بتقسيم هذا البحث الى ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الاول: الاطار المفاهيمي (مفهوم الديكتاتورية والمفاهيم المقاربة).

المطلب الثاني: خصائص و سمات الديكتاتورية.

المطلب الثالث: اليات الحكم في النظام الديكتاتوري.

المطلب الاول

الاطار المفاهيمي (مفهوم الدكتاتورية)

هي شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة مطلقة في يد فرد واحد دكتاتور وكلمة دكتاتورية من الفعل (dictate) أي يملي والمصدر (dictation) اي إملاء[1].والديكتاتورية هي أحد أشكال أنظمة الحكم الشمولي، التي شغلت حيزاً هاماً من نشاط السلطة السياسية الحاكمة في العصر الحديث شملت بلداناً مختلفة، ولا زالت أحد الخيارات المفروضة في بعض الدول النامية، بوجه خاص، مستمدة شرعيتها الواقعية من معاناتها وأزماتها الاجتماعية والسياسية، فهي مصطلح سياسي، يوصف به نظام الحكم، الذي تتركز فيه السلطة بيد حاكم فرد، يتولى السلطة عن غير طريق الوراثة، وبطريق القوة، أو يتولاها بطريق ديمقراطي يفضي فيما بعد إلى تركيز السلطة بيده. يمارسها بحسب مشيئته، ويهيمن بسطوته على السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويُملي إرادته على القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من دون أن يكون هناك مراقبة حقيقية على أداء نظامه أو معارضة سياسية في المجتمع[2].

والدكتاتورية لفظ تعود جذوره إلى اللاتينية، يقصد به النظام السياسي، الذي بمقتضاه يستولي فرد أو جماعة على السلطة المطلقة دون اشتراط موافقة الشعب. ويرجع تاريخ استعمال هذا اللفظ إلى الإمبراطورية الرومانية التي كانت تعيّن (دكتاتوراً) إبان الأزمات التي تمر بها لمنح سلطات مطلقة له لمدة سبع سنوات، ويترك بعدها منصبه لتعود الحياة السياسية إلى سيرتها الأولى[3].

ومن جانب اخر تعرف الديكتاتورية بأنها نهج سياسي يقوم على حكم الفرد أو القلة للشعب وسياستِه في كل صغيرة وكبيرة، قهرا دون إرادة ، ولا تخضع الحكومة فيه لنظام شرعي ولا لقانون وضعي معين، ولا توجد فيه قيود على سلطات الحاكم وتصرفاته، فهو الذي يصدر القوانين والأوامر واللوائح، ويغيِّرها ويبدِّلها، وفق ما يرى ويهوى بل ويغير الدّستور ويبدِّله؛ سواء كان الحكم عسكرياً أو مدنيا. ويعرفها اخرون بأنها نظام سياسي مغلق يتولى فيه السيادة الفعلية شخص واحد دون مشاركة من أحد يصل إلى الحكم بكفايته الشخصية وقوته أو قوة أنصاره. يستمد الديكتاتور سلطته من قوته وشخصيته لاقناع المحكومين بقبول حكمه، وقد يكون

---

(1) للمزيد من المعلومات عن مفهوم الدكتاتورية راجع: عصام الدبس، النظم السياسية، الكتاب الاول: اسس التنظيم السياسي (الدول – الحكومات – الحقوق والحريات العامة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1،2010،ص ص 155–157.

(2) عمر، مؤسسة البرت اينشتاين، الولايات المتحدة الامريكية، ط2،2003،ص ص 10–13. وكذلك انظر: موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية، ترجمة الدكتور هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت،ط1، 1965، ص 34 ومابعدها.

(3) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ج 1، ط3،1963، ص 522. وكذلك، محمد كامل ليله، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1971، ص 328.

الديكتاتور عادة فردا، كما قد يكون جماعة أو هيئة، وذلك الفرد قد يكون رئيس دولة (ملك، رئيس جمهورية) وأحيانًا رئيس وزراء كما هو شأن هتلر و موسولوني[1].

فالدكتاتورية صورة من صور الحكم الفردي مثلها مثل الملكية المطلقة فكلاهما يقوم على اساس انفراد شخص بالسلطة ولكنهما يفترقان في ان الدكتاتور لايتولى الحكم بالوراثة كالملك بل ينتزعه عنوة بفضل قوته وجهوده وبذلك فان الوراثة هي اساس السلطة ومصدرها في الملكية وان القوة والعنف هي اساس السلطة في الدكتاتورية, والسلطة تتركز في يد فرد واحد هو الدكتاتور إذ يحصر جميع وظائف الدولة في شخصه ويكون صاحب الأمر دون مراجعة أو مسائلة فهو الأمر الناهي والسيد المطاع الذي لامخالف لمشيئته ولا خروج عن إرادته ولا مناقشة لأرائه ولا معارضة لاتجاهاته[2].

وعرفت البشرية قديما وحديثا أنظمة دكتاتورية ففي العصور القديمة وقبل الميلاد بأكثر من أربعة قرون عرفت المدن اليونانية القديمة وعلى الأخص جزيرة صقلية بعض الدكتاتوريات وكان يطلق على أصحاب الدكتاتوريات في ذلك الوقت تسمية الطغاة كما عرفت روما الدكتاتورية في القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد, إما في عصر النهضة ظهرت الدكتاتوريات أيضا لا سيما في الدويلات الايطالية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وعادت الدكتاتورية إلى الظهور في العصور الحديثة اشد وطأة وأكثر تنظيما واشمل نطاقا وهذا هو حال النظام النازي في ألمانيا والفاشي في ايطاليا[3].

ان الدولة بالنسبة للانظمة الدكتاتورية فأن الدولة تكون القيمة المطلقة الوحيدة في الحياة الانسانية، والقانون ليس الا التعبير الموضوعي عن روح الدولة، والدولة بهذا المفهوم المطلق تتعارض مع فكرة الدولة الحارسة، التي هي اساس الديمقراطيات الليبرالية، ولذلك فأن الدولة يجب ان تتدخل في جميع جوانب الحياة، وهذه الفكرة عبر عنها (موسوليني) بقوله "ان الدولة هي المطلق في مواجهة الافراد والجماعات الذين يبقون دائماً بمثابة امور نسبية في مواجهة الدولة، والدولة ليست مجرد حارس ينشغل بواجب تحقيق السلامة للمواطنين... والدولة لاتلغي الفرد ولكن تجعله جندياً، وهي تبقي للفرد نطاقاً من الحرية بعد ان تحول بينه وبين الحريات غير المفيدة، والدولة هي وحدها التي تقرر مدى ذلك النطاق[4].

وتتعدد أنواع الدكتاتوريات فهناك الدكتاتوريات ذات الصبغة الماركسية وأخرى ذات الصبغة المذهبية، وأخرى واقعية أي مجردة عن الانتساب لأي مذهب ومنها العسكرية وغير العسكرية، ومنها ما تعتمد على

---

(1) Nelson, Political Science – Glossary. (dictator), htm, P.5 of 18.

(2) حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية، متشورات الحلبي، بيروت، 2006،

(3) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011،ص 219.

(4) موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص ص 31- 45.

حزب واحد وأخرى تسمح بتعدد الأحزاب، ومنها ذات الطابع العنيف وأخرى تستخدم العنف بقدر ضروري فقط، الا ان اغلب الباحثين يقسمون الدكتاتورية الحديثة الى نوعين هما[1]:

1- **الدكتاتورية المذهبية** :- وهي دكتاتوريات تستند إلى أيديولوجية شمولية تلف المجتمع في جميع نواحي حياته وتتدخل في تفكير الأفراد والجماعات ونشاطهم واتجاهاتهم وميولهم الفكرية لتجعلهم خاضعين لحياة عنصرية عقائدية كما هو الحال للعقيدة النازية والفاشية .

2- **الدكتاتوريات التجريبية:**- وهي الدكتاتوريات التي لاستند إلى منهج علمي أو عقيدة معينة بل تلجا إلى التجربة والخبرة الشخصية والممارسة الآنية ومن ابرز أمثالها الديكتاتوريات التي يقيمها العسكريون بعد نجاح انقلاباتهم وفي هذا المجال فأنة لاوجود لحزب ألا حزب الدكتاتور وان الانتماء لهذا الحزب هو السبيل الوحيد إلى الكسب والعيش ويمكن إن يكون سبيلا في التقرب إلى السلطة والإثراء غير المشروع وهكذا تصادر الدكتاتورية الحقوق وتخنق الحريات ويعيش الشعب في ظلام حالك من الاستبداد والبطش والطغيان .

وفي هذا المجال يصنف موريس دوفرجيه الديكتاتورية او نظام الحكم الدكتاتوري الى نموذجين فهناك الديكتاتورية المتولدة عن عوامل اجتماعية، وهناك النموذج الثاني أي الدكتاتورية المتولدة عن عوامل تقنية، وبتعبير آخر يمكن القول بان النموذج الأول يتولد عن أزمات يتعرض لها البنيان الاجتماعي العقائدي، أي انه نموذج يعكس الوضع الاجتماعي، لأن الجذور والأصول العميقة للتركيب الاجتماعي هي التي انجبته، وبجملة واحدة انه نموذج يتولد عن تفاعل قوى وطاقات داخلية وذاتية، بينما يكون النموذج الثاني دخيلاً، فهو نموذج متولد عن عوامل خارجية في المجتمع، أو أنها من داخل المجتمع، ولكنها معزولة عن تفاعله، حيث يأخذ نموها وتطورها صفات خاصة مستقلة وخارجية، وهكذا فانه بدلاً من أن يلبي هذا النموذج الثاني حاجات المجتمع الذي سيخضع لأحكامه، وبدلاً من أن يلبي حاجات وآمال مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع، فانه يعبر عن أغراض معينة لمنظمات واجهزة خاصة، وعن آمال ورغبات العناصر المؤلفة لهذه المنظمات، هي عناصر قليلة العدد ولا تتمتع أبدا بحق التمثيل الدستوري[2].

عوامل نشأة الدكتاتورية:ثمة عوامل وأسباب متعددة ومتداخلة، تختلف باختلاف الأحوال الموضوعية التي تحيط بالبلدان التي عاشت في ظل نظام دكتاتوري، وأغلبها متداخل في الواقع، غير أنه يمكن تحديد عدة عوامل جوهرية مشتركة[3]:

---

(1) سام سليمان دله، القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا، ط1، 2002، ص 246.

(2) حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 220. وكذلك انظر: نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، 219.

(3) موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص ص 82- 96.

أ- **خيبة الأمل الشعبية:** وهذا ما حدث في بعض بلدان أوربا، بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تركت الحرب آثاراً مدمرة وخراباً اقتصادياً، وعبثاً قومياً، أدت جميعها إلى أزمات عجزت الأنظمة الديمقراطية، عن مواجهتها بالسرعة المطلوبة، وتقديم الحلول الناجعة، فضلاً عما كان يشوب هذه الأنظمة من منافسات سياسية وخلافات جزئية، انعكست في تفكك عرى الوحدة القومية، وعدم استقرار حكوماتها، وهذا ما جعل الشعب يقبل الدكتاتورية لما تمتاز به من سرعة في الأداء في معالجة الأزمات الخانقة، وما تحققه من استقرار حكومي[1].

ب- **عدم ملاءمة النظام الديمقراطي لمستوى التطور الاجتماعي والسياسي:** برز هذا العامل في بعض البلدان الأوربية، وأمريكا اللاتينية، التي اقتبست النظام الديمقراطي من إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة، بعد الحرب العالمية الأولى. وقد فشلت تلك الدول في تطبيق هذا النظام مما مهد الطريق لقيام دكتاتوريات فيها، بذريعة إساءة استعمال الحرية التي يمنحها النظام، وإساءة تطبيق الديمقراطيات، بسبب عدم النضوج السياسي وتدني الوعي الشعبي. وهذا ما حدث في دول أوربا الوسطى، ودول البلطيق ودول أمريكا اللاتينية في تلك الفترة التاريخية[2].

ت- **حالة الحرب والأزمات:** تخلق الحرب حالة الضرورة، التي تؤدي سياسياً إلى قيام حكومة قوية، تعمل على درء الأخطار، وتكتسب مثل هذه الحكومة، الصبغة الدكتاتورية من الصلاحيات الاستثنائية والتفويضات التي تحصل عليها نتيجة الأوضاع الطارئة وحالة الضرورة. ومن المفترض أن تزول هذه الصلاحيات والتفويضات، بزوال حالة الحرب حيث تعود الأحوال العادية، وتعود البلاد إلى وضعها الدستوري من حيث صلاحية السلطات والفصل بينها. غير أن عدداً من الحالات، أظهرت أن الحرب قد تخلف مشكلات ضخمة يعجز النظام الديمقراطي بتقاليده وإجراءاته البطيئة، عن حلها، مما يؤدي إلى استمرار حالة الضرورة والاحتفاظ بالوضع الدكتاتوري. وأشارت الأحداث في عدة بلدان إلى أنه ليست حالة الحرب وحدها هي التي تمهد لقيام نظام ذي صبغة دكتاتورية، بل كذلك مجرد التمهيد للحرب[3].

ث- **الحركات الثورية أو الانقلابية:** تلجأ الثورات الشعبية، أو بعض الانقلابات العسكرية، إلى تعليل دوافعها وتحديدها في أسباب وطنية وقومية واجتماعية. تقتضي تغييراً في النظام السياسي والاجتماعي، وربثما تستقر لها الحال، فإنها تعمد إلى إقامة حكومة واقعية، تتميز أنها مؤقتة وحكومة تركيز للسلطة، تجمع في قبضتها

---

(1) للمزيد من المعلومات عن عوامل نشأة الدكتاتورية راجع: موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية، مصدر سبق ذكره، ص ص 31-81. وكذلك انظر: نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 219-220.

(2) - Friedrich Carl and Zbigniew Brzezinski, Totalitarian Dictatorship and Autocracy, praeger press 2nd edition,USA,1985,p 143.

(3) - Jonhson John, The Role of the Military in Underdeveloped Countries, (N. J : Princeton University Press, 1962) , p.p. 67 – 69.

السلطتين التشريعية والتنفيذية. ريثما تضع دستوراً جديداً يلبي مطامحها، ولذلك فهي دوماً حكومة ذات صبغة دكتاتورية. وهي إما أن تكون دكتاتورية فرد (دكتاتورية فرانكو)، أو دكتاتورية هيئة أو جماعة، كما حدث في فرنسة بعد ثورة 1848 أو ثورة 1870م[1].

ج- **تحقيق الاستقلال والتحرر السياسي والاجتماعي:** أسهمت قضايا المحافظة على استقلال الدولة، والتحرر الاجتماعي والاقتصادي من الهيمنة الاستعمارية الامبريالية في تفجير أحداث أدت إلى متغيرات سياسية، اتخذت شكل انقلابات عسكرية، أو ثورات شعبية، ولاسيما في البلدان النامية حديثة الاستقلال، وقد ترتب على هذه المتغيرات نشوء حكومات وسلطات دكتاتورية، سواءً منها دكتاتورية فرد أو هيئة أو حزب[2].

ح- **وفي سياق الصراع الدولي**، بعد الحرب العالمية الثانية، قامت دكتاتوريات وأنظمة عسكرية بذريعة محاربة الشيوعية، أو مواجهة أخطار النشاطات اليسارية والتقدمية. وكثيراً ما قبلت شعوب البلدان النامية في البداية، النزول عن حقوقها وحرياتها الأساسية، لقاء رهانها على دكتاتورية الثورات من أجل إنجاز مشروعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

المطلب الثاني

خصائص وسمات الانظمة الدكتاتورية

في الحقيقة ان ثمة خصائص تكاد ان تكون مشتركة بين الانظمة الديكتاتورية، وهذه الخصائص ساهمت في ارسائها العديد من المفكرين، ويمكن اجمال ابرز هذه الخصائص بالاتي:

1- الحكومة الدكتاتورية هي حكومة شخصية: تعتمد الحكومة الدكتاتورية بصفة اساسية على شخصية الدكتاتور وما يتمتع به من قوة وقدرة وكفاءة شخصية، وهو المحرك الاول والاخير لكافة مفاصل الدولة، وينصب نفسه حاكماً مدى الحياة، ويعمل جاهداً لتوريث الحكم الى ابنائه او زوجته او اقربائه لان شأن الحكم يخصه وحده دون الشعب[3]، فالدكتاتور هو السلطة والسلطة هي الدكتاتور. وعلى الرغم من شخصية السلطة في الحكم الدكتاتوري، فأن الدكتاتور يسعى وبأستمرار الى اضفاء بعض الصفات الديمقراطية على حكمه من خلال اجراء الاستفتاء من حين لاخر، وكلنه استفتاء على القوانين او التشريعات القائمة، بل على شخصية الدكتاتور لاضهار التأييد الشعبي في داخل البلاد وخارجها[4].

---

[1]- Ibid, p.p 52-57.

[2] جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة،1986، ص ص 196-203.

[3] عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 160.

[4] Baradat Leon, political ideologies: their origins and impact, prentice-hall, inc. N.J, 1979, p.243.

2- الحكومة الدكتاتورية تعتمد القوة والاكراه: تقوم الحكومات الدكتاتورية على اساس القوة والعنف والقمع والارهاب (المادي والفكري) من اجل السيطرة على مقدرات الدولة ومؤسساتها، وتوجيهها بالشكل الذي تحقق اهداف الدكتاتور[18]. وعلى الرغم من محاولة الدكتاتور في اضفاء الطابع الشعبي على حكمه بين فترة واخرى، الا ان سياسة العنف والقوة هي التي تكون سائدة ومعتمدة في ظل الحكم الدكتاتوري، فالدكتاتور ان لم يأتي الى السلطة بأستعمال العنف والقوة احياناً مثلما تولى (هتلر) الحكم عام 1933، فأن الحكم الدكتاتوري لايمكن ان يستمر الا بأستعمال القوة والتهديد بالعنف وغيرها من الوسائل التي تضمن سيطرة الدكتاتور على كافة مقاليد السلطة[1].

3- الحكومة الدكتاتورية هي حكومة شمولية: توصف الحكومة الدكتاتورية بأنها حكومة شمولية، حيث يمتد سلطان الدولة الى كافة جوانب حياة الفرد، فالفرد في ظل هذا النظام لايساوي شيئاً امام مصلحة المجتمع[2]، فالحكومة الدكتاتورية تعنى بالنظام الكلي للدولة، حيث تعلي مصلحة الدولة على مصلحة الافراد وحقوقهم، وبذلك ليس هناك اي مراعاة لحقوق وحريات الافراد، بل يتم اهدارها والاعتداء عليها في سبيل تحقيق اهدافها، وقمع اي معارضة او حتى اي انتقاد موضوعي يوجه اليها بالقوة[21].

4- الحكومات الدكتاتورية تكون عارضة ومؤقتة: تعرف الحكومات الدكتاتورية بأنها حكومات ازمات، تدفع بها حوادث وظروف ومصاعب مختلفة تواجهها الشعوب فتظهر في ظروف استثنائية لتنتهي بأنتهائها[22]، فالحكومات الدكتاتورية هي حكومات مؤقتة مصيرها الزوال، لانها تأتي في ظروف مؤاتية ومناسبة تساعد على قيامها، كالازمات السياسية او الحزبية، او ضد مساوئ حكم قائم، وذلك بهدف المحافظة على استقلال الدولة، ثم تنتهي كما بدأت بعد سنوات من الحكم الفردي المستبد القائم على العنف والقوة[3].

5- الحكومات الدكتاتورية تؤدي الى اهدار الحقوق والحريات: ان الحاكم الدكتاتوري يتذرع دائماً بسعيه الى تحقيق الصالح العام بشتى الطرق والوسائل ولو ادى ذلك الى اهدار الحقوق والحريات الفردية، بحجة تقديم الصالح العام عن الصالح الخاص. وهذا الوضع يرتب الغاء حرية الرأي والاجتماع والصحافة والتعليم وانشاء الاحزاب السياسية او السماح بوجود اي نوع من المعارضة[4].

---

(1) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 160. وكذلك انظر: يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة، ص ص 202-203. وكذلك: حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2009، ص145.

(2) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 222.

(3) - عبد الحميد متولي، نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1985، ص 442.

(4) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 160.

6- الحكومات الدكتاتورية تركز بيدها كافة سلطات الدولة: تقوم الحكومة الدكتاتورية على تركيز السلطة بكافة مظاهرها في يد الدكتاتور، والابتعاد عن توزيع السلطة بوجهها السياسي والاداري، فيجمع الحاكم بيده السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، حتى النشاط الاداري فأنه يضعه تحت امرته وسيطرته التامة،ولذلك فلا مجال للحديث عن اللامركزية في ظل الحكومة الدكتاتورية[1]، ان تركيز السلطة في يد الدكتاتور يعني انفراده بأتخاذ القرارات التي تناسبه دون اي مسؤولية طالما لاتوجد سلطة تقابله قوة وصلاحية، ولهذا فأن الحكومات الدكتاتورية تتميز بأن الدكتاتور فيها لايسأل عن تصرفاته امام اي جهة فتنعدم مظاهر الرقابة المعروفة في انظمة الحكم الاخرى[26].

اما اهم السمات التي تمتاز بها الانظمة الدكتاتورية فهي:-

أ- تحكم المظاهر التقليدية (العصبوية والفئوية الطائفية والقبلية) الذي لا يولد سوى نظام سياسي فئوي متسلط تكون السلطة فيه موضع احتكار من قبل شخص او فئة اجتماعية ونخبة سياسية ضيقة.

ب- ان شرعية نظام الحكم فيها، تقوم على اساس استعمال العنف والقوة والارهاب اكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية[2].

ت- القضاء على كل أشكال المعارضة السياسية داخل البلاد وخارجها أو أضعافها وتهميشها، والاعتماد على الجيوش بشكل مستمر لمواجهة الحركات الشعبية المعارضة لنظم الحكم وتوجهاتها وأزدياد نسبة الأنفاق على تلك الجيوش[3].

ث- عدم وجود تنظيمات ومؤسسات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والتنظيمات المهنية ووسائل الأعلام، وغالباً ما يتم إخضاع تلك المؤسسات الموجودة داخل الدولة لخدمة أهداف ومصالح الدولة والنظام السياسي، كما ان الحقوق المدنية ملغاة او مجمدة[4].

ج- اختراق النظام الاقتصادي والحاقه بالدولة عن طريق التأميم والاستيلاء أو الهيمنة البيروقراطية لتأمين تحويل نسبة عالية من الدخل القومي على الأنفاق الدائم للأجهزة القمعية وأجهزة الدعاية والأعلام الموجهة لخدمة أهداف النخب الحاكمة[5].

---

(1) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 220. وكذلك : عبد الحميد متولي، نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية، مصدر سبق ذكره، ص 395.

(2) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 161.

(3) محمود عاطف البنا، النظم السياسية: اسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985، ص 188.

(4) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 221.

(5) المصدر نفسه، ص 222.

ح- الوصول إلى الحكم يتم غالباً بطرق غير انتخابية (توريث، انقلاب عسكري أو سياسي، وفي بعض الاحيان الانتخابات) أضافة إلى استمرار الحاكم في تمديد حكمه عبر تعديل الدساتير كما حصل في (مصر عام 1980، تونس عام 2002، الجزائر 2008) لتأمين نفسه في سدة الحكم ومن ثم الحفاظ على البنية المسيرة والمتحكمة بالبلاد، فضلاً عن ان الدساتير في ظل الحكومات الدكتاتورية تكون ملغاة او معلقة او مؤقتة او غير معمول بها[1].

خ- فقدانها للشرعية الديمقراطية والشعبية ولجوءها إلى القوة والعنف والاستبداد لتثبيت سلطانها في المجتمع، وهذا سبب نابع من هشاشة كيان الدولة الناجم عند التداخل التكويني بينها وبين المجتمع العصبوي وانعدام استقلال البنية السياسية عن الاجتماعية، فالدولة تختزل في كيان عام يمثل عموم الشعب، وتحولها إلى مجرد أداة في يد فريق اجتماعي محدود ونخبة سياسية ضيقة تعبر عن هذهِ الفئة، ولاشك أن ضيق نطاق تمثيلها الاجتماعي والسياسي وهيمنة قسم من المجتمع والنخب عليها، يضعها أمام حالة من الاعتراض الاجتماعي والسياسي ويتحول إلى سبب دائم لازمة الحكم فيها[2].

المطلب الثالث

اليات الحكم في النظام الدكتاتوري

ترتكز الانظمة الدكتاتورية في حكمها على اليات عدة، لعل اهمها هي :-

1- عصمة الزعيم واتحاد شخصيته بشخصية الدولة: ان السلطة في الانظمة الدكتاتورية كلها مركزة بيد الحاكم والزعيم الملهم ، يمارسها بشكل مطلق، وهو معصوم من الخطأ، فلا يمكن محاسبته ولا مناقشته ولا حتى معارضته، وهو يمثل ارادة الامة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها، والسلطات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بشخص الزعيم، وبذلك تتحدد شخصيته بشخصية الدولة، ولذلك في حال سقوط الحاكم فأن الدولة تسقط وتنهار تماماً[3].

2- وجود برلمان مسلوب الارادة: على الرغم من ان الحكومات الدكتاتورية هي ضد فكرة وجود البرلمان (النظام البرلماني)، الا ان غالبية هذه الحكومات اقامت برلمانات، الا ان هذه البرلمانات صورية ودورها يقتصر فقط على اضفاء الغطاء الشرعي للحاكم الدكتاتوري وتنفيذ رغباته باصدار القوانين التي يريدها بهدف

---

(1) عمر جمعة عمران، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2011، ص 69. مصدر سبق ذكره، ص66.

(2) حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي،ص 66.

(3) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ،1997 ، ص285.

تعزيز قبضته على الحكم، واعضاؤها تشغلهم المصالح الذاتية والفئوية، اي ان هذه البرلمانات مجرد واجهة صورية تجميلية لاتمت الى المبدأ الديمقراطي بأي صلة[1]. فضلاً عن ذلك فأن الحكومات الدكتاتورية تعمل عند وصولها الي السلطة في البدء الى تعطيل الحياة النيابية وحل الاحزاب واعلان العرفية. كما تتميز الانظمة الدكتاتورية بغياب او ضعف مؤسسات المشاركة كالمجالس النيابية والاحزاب والمنظمات الجماهيرية[2].

3- استخدام القوة العسكرية والامنية: تعمد الانظمة الدكتاتورية الى السيطرة على الدولة والمجتمع عن طريق القوة، من خلال استخدام قوة العسكر والاجهزة الامنية، فيتم الاستيلاء على مصادر القوة والسلطة في المجتمع او الاحتكار الفعال لها، واثر توليهم الحكم يستهدفون الاستيلاء الكامل على كافة اجهزة الدولة، حيث يلجئون الى حل البرلمان والمجالس المنتخبة، ويقومون بتعيين الضباط في الوزارات والمراكز القيادية واجهزة الحكم المحلي وفي بيروقراطية الدولة على اختلاف مستوياتها، ومن اجل تعزيز سيطرتهم المؤسسية، يعمدون الى تعليق الدساتير والغاء الضمانات الدستورية ويفرضون قانون الطوارئ والاحكام العرفية، وتتولى اجهزة الحكم العسكري وظائف التشريع والتنفيذ وحتى الاشراف على القضاء[3]. كما ظل الاعتماد بشكل رئيسي في ضمان الأمن واستقرار النظام السياسي على سيطرة أجهزة الأمن السياسية والعسكرية، فأغلب النظم الدكتاتورية هي أنظمة أمنية مع واجهة سياسية، كما عملت ايضاً على تكوين المليشيات الخاصة لتلك النظم تحت مسميات مختلفة وربطها بشبكة العلاقات العائلية أو العصبوية والفئوية ومنحها صلاحيات موازية للجيش الرسمي. وتعتمد الحكومات الدكتاتورية على اساليب متعددة لضمان استمرار حكمها ففي سوريا ومصر والسودان مثلا يستند استقرار النظام على الاستخدام الموسع والدائم لقانون الطوارئ وسيطرة القضاء الاستثنائي والتحكم بالسلطة التشريعية وانتخاباتها، أو حتى غياب القانون كما في ليبيا، مع هيمنة غالبة لرئيس الجمهورية الذي هو رئيس الدولة ورئيس الحزب الحاكم وقائد الجيش والرئيس الأعلى للأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية جميعاً كما كان سائدا في العراق قبل عام 2003[4].

4- وجود حزب يعمل للدعاية والتهويل: تقوم الحكومات الدكتاتورية على فكرة الحزب الواحد المرتبط بشخص الزعيم ويشكل هذا الحزب بوق ودعاية لتسويق توجهات الزعيم وتصويره بأنه منقذ الدولة ورجل المرحلة من

---

(1) خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 1987، ص145.

(2) عمر جمعة عمران، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(3) المصدر نفسه، ص 70.

(4) عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008، ص 51.

خلال اطلاق الشائعات وبث مناقب وشيم وسمات الزعيم في كل وقت وفي كل مناسبة[1]، وهذا الحزب له الحق قانوناً وفعلاً بحرية العمل السياسي ويستخدم لحماية النظام القائم وأسسه وأهدافه ويعد كذلك أداته الأساسية والمميزة لسيطرة الدولة بعد تمدد جهازها البيروقراطي وأجهزة الأمن والجيش والتوسع في ملكية أراضي الدولة ومجالي الصناعة والزراعة، حتى امتدت إلى النظام التعليمي والمؤسسات الدينية وعلى وسائل الأعلام والصحافة، بهدف خلق تجانس أيديولوجي قائم على الأفكار التي تتبناها الدولة، وبالتالي كانت السيطرة على مثل هذا الجهاز في تمثيل هذهِ الالتزامات الهائلة للدولة سبباً في إضفاء سلطة كبيرة لعدد محدود يتربع على قمة النظام الحاكم، فهو نظام تتركز فيه سلطة احتكارية على كافة أنشطة المجتمع، إذ أنه في أطار هذا النظام نلمس تداخل كبير بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة وفقاً لطبيعة ومركز السلطة الفعلي في كل دولة. وكان من الطبيعي ان تفرز الانظمة الدكتاتورية طبقة من الاازلام والمنافقين والسماسرة من شاكلة اعضاء حزب الرئيس، وينفرد الحزب الوحيد بالحكم والسلطة، ويحتكر العمل السياسي ويهيمن على الدولة والمجتمع، فتضيق المشاركة السياسية وتنحصر بالمشاركة من خلال الحزب الوحيد، بل تنعدم ويجري استبدالها بالتعبئة. كما تجدر الاشارة الى ان بعض الانظمة الدكتاتورية تأخذ بنظام الحزب القائد حيث تسمح لاحزاب اخرى بالعمل الى جانب حزب السلطة وتوظيفها لمهمة تعبئة الجماهير، فهي تنظيمات تنقصها الدينامية السياسية والوظيفية في الربط الحقيقي بين النخبة والجماهير، وهناك حكومات دكتاتورية تأخذ بالتعددية الحزبية المقيدة او المحددة، عندما يصار الى محاصرتها بقيود قانونية وعملية تجعلها اقرب نظام الحزب الواحد، حيث ينفرد بالسلطة حزب معين تواجهه احزاب معارضة صغيرة، الا ان جميع هذه الانظمة الحزبية ليست الا اطر لتقييد المشاركة السياسية، حيث تقدم بديلاً عن التعددية الحزبية كاطار للمشاركة السياسية الواسعة والحرة[2].

5- الهيمنة السياسية والثقافية والفكرية: تعمل الحكومات الدكتاتورية على مصادرة الحياة السياسية والفكرية والثقافية عملياً من قبل أنظمة الحكم والهيمنة على الحركات السياسية المعارضة وتحجيمها وجعلها غير فاعلة إلا بما يضفي على الحكم طابعاً ديمقراطياً شكلياً. وتعمل ايضاً على مد سيطرتها على النقابات والتنظيمات المهنية، واحتكار وسائل الاعلام وتوظيف المفكرين والمثقفين لصالحها، كما حرصت الدولة على تقوية المؤسسات القهرية لضبط النشاط الأهلي والمدني المعبر عنه بحرية التنظيم للمواطنين في أنشاء المنظمات المدنية والنقابات والجمعيات والاتحادات المهنية ووسائل الأعلام المستقلة عن الدولة والأحزاب السياسية، وبما يمكنها من مراقبة حركة هذهِ التنظيمات والحد من نشاطها ودورها المفضي إلى تبلور مجال

---

(1) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ص 158-159.

(2) المصدر نفسه، 159.

مجتمعي مستقل عن سلطة الدولة ولاسيما فيما له علاقة بالحياة السياسية ونشاطاتها[1]. وكان لجوء الدولة إلى أليات الضبط الصارمة وممارستها في وضع القيود على عمل ونشاط تلك التنظيمات والمؤسسات المدنية، غالباً ما يدرج تحت مبررات الضرورة التاريخية لانجاز وظيفة تنظيم المجال الاجتماعي وحفظ الأمن الاجتماعي وتجنب الصراعات الاجتماعية واحتمالات المواجهة بين المصالح المتناقضة والمختلفة والأيديولوجيات المتباينة، وبالتالي عزل الشعب وخلخلة قواه وتنظيماته او القضاء على المشاركة الشعبية[2]، وبالتالي لايعود لقوى الشعب وتنظيماتها السياسية المدنية اي دور يذكر وتتضاءل نشاطاتها وتتحجم اثر استكمال النخبة الحاكمة سيطرتها على مصادر القوة والسلطة في المجتمع بعد نجاحها في تولي الحكم[3].

6- هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات: ان الية الحكم في الانظمة الدكتاتورية تقوم على هيمنة السلطة التنفيذية وجعلها متفوقة على السلطة التشريعية والقضائية، كما ان استقلال القضاء في هذه الانظمة يلغى في احيان كثيرة عن طريق تشكيل القضاء السياسي او المحاكم السياسية، وتحاصر او تصادر الحريات السياسية بمقتضى القوانين الاستثنائية. كما ان الوصول الى السلطة والامساك بها لايتم طبقاً للاساليب الديمقراطية و بعيداً عن ارادة الشعب، تنفتح فرص السلطوية في اتخاذ القرارات السياسية، ففي قمة الهرم السياسي تصنع القرارات و تفرض على القاعدة دون مشاركة منها، فالهيمنة على سلطة الحكم بعيداً ارادة الشعب تعود على النخبة الحاكمة بالمزيد من السلطات وتتكرس الدكتاتورية في اطار انظمة الحكم[4].

7- السيطرة على المجتمع المدني: حيث تلجأ الانظمة الدكتاتورية الى اختراق المجتمع المدني والدخول في بنيته، والسيطرة عليها وعلى المجتمع، مستخدمة مؤسسات هذه المجتمع الخاصة بالشباب والمرأة والتعليم وسواها من مؤسسات هذا المجتمع.

8- اعتماد موجة من الشعارات الكبيرة: تقوم الانظمة الدكتاتورية برفع عدد كبير من الشعارات البراقة في كل المجالات السياسية والاجتماعية، واعدةٍ بالعدالة والتنمية ورفع الظلم والجور وتحسين الواقع الاجتماعي للمجتمع.

---

(1) يحيى الجمل، انظمة الحكم في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص 360.

(2) حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، ص 145.

2 برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي أسيا، بيروت 19- 21 كانون الأول 2005، ص17.

(4) عصام الدبس، النظم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص 159.

الخاتمة

الديكتاتورية كمصطلح سياسي ضد مصطلح الديمقراطية والدكتاتورية معروفه تاريخيا منذ القدم ,بل انك لتجد ان معظم المؤرخين على اختلاف مشاربهم متفقون على ان الدكتاتورية اسبق بالظهور في المجتمعات الديمقراطية على غيرها من المجتمعات الاخرى, والدكتاتورية بأبسط تعريفاتها كما ذكنا تعني حكم الفرد (او الاقلية) للكل ولذلك ترى هذا النوع من الحكم منبوذ من قبل جميع النشطاء السياسيين في العالم ,وعلى الرغم مما يلتصق بهذا النظام من الحكم من السلبيات الا اننا نجده لا زال منتشراً وبصورة كبية وخاصةً فبي دول العالم الثالث .

وان النظم الدكتاتورية تعتمد على ان يقوم شخص رأس الدولة عادة او الحزب الاوحد الاقوى بالسيطرة على مقاليد الحكم بحيث يكون كما يجري تحت تلك المظلة عبارة عن تصارع ضمن بوتقة سيفضي في النهاية لاتباع الجهة السلطوية القوية , وبالتالي لا تجد في تلك النظم سقوفاً للحريات بشكل عالي كما نلاحظ ذلك في الدول الديمقراطية .

وفي عصرنا الحديث لا نجد دوله ديمقراطية بنسبة مطلقة ولا توجد دوله ديكتاتورية بنسبة مطلقة ايضا وكلما ابتعدت الدولة عن الدكتاتورية اقتربت من الديمقراطية والعكس صحيح لذلك نجد المنظمات العالمية تبحث دائماً في ذلك المضمار فتضع قائمة بجميع دول العالم ,تكون في اعلى القائمة اكثر الدول ديمقراطية واقلها دكتاتورية , ويكون في ادنى القائمة اكثر الدول دكتاتورية واقلها ديمقراطية.

In conclusion:

dictatorship is a political term opposed to democracy, and it has been known historically since ancient times. In fact, most historians, regardless of their backgrounds, agree that dictatorship emerged earlier in democratic societies than in other societies. Dictatorship, in its simplest definitions, refers to the rule of an individual (or a minority) over the entire population. Therefore, this type of rule is rejected by all political activists worldwide. Despite the negative aspects associated with this system of governance, it remains prevalent, especially in third-world countries.

Dictatorship systems rely on a single person, usually the head of state or the dominant political party, to control the reins of power. Under this umbrella, there is often a struggle that ultimately leads to following the strong authoritarian force. Consequently, these systems do not provide high levels of freedom, as we observe in democratic countries.

In our modern era, no country can be considered absolutely democratic, nor can any country be considered absolutely dictatorial. The further a state moves away from dictatorship, the closer it gets to democracy, and vice versa. Therefore, international organizations constantly assess and compile a list of all countries, ranking them from the most democratic to the most dictatorial, with the least democratic countries at the bottom of the list.

المصادر

- برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، بحث مقدم إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي أسيا، بيروت 19- 21 كانون الأول 2005
- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ،1997
- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، دار الشروق، القاهرة،1986، ص ص 196-203.
- جين شارب، من الدكتاتورية الى الديمقراطية، اطار تصوري للتحرر، ترجمة خالد دار عمر، مؤسسة البرت اينشتاين، الولايات المتحدة الامريكية، ط،2003.
- حسين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية، متشورات الحلبي، بيروت، 2006
- حسين علوان، اشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 1، 2009
- خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج العربي والجزيرة العربية من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 1987
- سام سليمان دله، القانون الدستوري والنظم السياسية، منشورات جامعة حلب، حلب، سوريا، ط1، 2002،
- عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2008
- عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، ج 1، ط،1963
- عبد الحميد متولي، نظرات في انظمة الحكم في الدول النامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1985
- عصام الدبس، النظم السياسية، الكتاب الاول: اسس التنظيم السياسي (الدول- الحكومات- الحقوق والحريات العامة)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط 2011
- عمر جمعة عمران، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2011
- محمد كامل ليله، النظم السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1971
- محمود عاطف البنا، النظم السياسية: اسس التنظيم السياسي وصوره الرئيسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985
- موريس دوفرجيه، في الدكتاتورية، ترجمة الدكتور هشام متولي، منشورات عويدات، بيروت،ط1، 1965.
- نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 219،2011
- يحيى الجمل، الانظمة السياسية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا سنة،

المصادر الاجنبية

• Baradat Leon, political ideologies: their origins and impact, prentice–hall, inc. N.J, 1979

• Friedrich Carl and Zbigniew Brzezinski, Totalitarian Dictatorship and Autocracy, praeger press 2nd edition,USA,1985,

• Jonhson John, The Role of the Military in Underdeveloped Countries, (N. J : Princeton University Press, 1962) ,

• Nelson, Political Science – Glossary. (dictator), html.

Sources:

• Burhan Ghalioun, Globalization and its Impact on Arab Societies, a research submitted to the meeting of experts of the Economic and Social Committee for Western Asian Countries, Beirut 19-21 December 2005
• Thana Fouad Abdullah, Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st Edition, 1997
• Jamal Hamdan, The Strategy of Colonization and Liberation, Dar Al-Shorouk, Cairo, 1986, pp. 196-203.
• Gene Sharp, From Dictatorship to Democracy, a Conceptual Framework for Liberation, translated by Khaled Dar Omar, Albert Einstein Foundation, USA, ed., 2003.
• Hussein Othman Muhammad Othman, Political Systems, Al-Halabi Consultations, Beirut, 2006
• Hussein Alwan, The Problem of Building a Culture of Participation in the Arab World, Majd University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1st edition, 2009
• Khaldoun Al-Naqeeb, Society and the State in the Arabian Gulf and the Arabian Peninsula from a Different Perspective, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1st Edition, 1987
• Sam Suleiman Dallah, Constitutional Law and Political Systems, Aleppo University Publications, Aleppo, Syria, 1st edition, 2002,
• Abdel-Ilah Belkeziz, The State and Society, Dialectics of Unity and Division in Contemporary Arab Society, The Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 1st Edition, 2008
• Abdel Hamid Metwally, Constitutional Law and Political Systems, Part 1, Edition, 1963
• Abdel Hamid Metwally, Views on Governance Systems in Developing Countries, Manshaat Al Maarif, Alexandria, 1985
• Issam Al Dibs, Political Systems, Book One: The Foundations of Political Organization (States - Governments - Public Rights and Freedoms), Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2011 edition
• Omar Juma Omran, The Problematic Political Structure of Republican Systems in the Arab Region, PhD thesis, College of Political Science, University of Baghdad, 2011
• Muhammad Kamel Laila, Political Systems, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2nd Edition, 1971

• Mahmoud Atef Al-Banna, Political Systems: The Foundations of Political Organization and Its Main Forms, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1985
• Maurice Duverger, On Dictatorship, translated by Dr. Hisham Metwally, Aweidat Publications, Beirut, 1st Edition, 1965.
• Numan Ahmed Al-Khatib, Al-Wajeez in Political Systems, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2nd edition, 219, 2011
• Yahya Al-Jamal, Contemporary Political Systems, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, without a year,